

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب المعالي

أصحاب السعادة

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

بداية يسرني أن أرحب بكم جميعا بمناسبة إفتتاح "ملتقى عمان الاقتصادي ٢٠١٨". والذي تنظمه وزارة التجارة و الصناعة بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال والذي يتناول التطورات الاقتصادية التي تشهدها السلطنة الى جانب الخطط والبرامج التنموية المختلفة.

كما يستعرض فرص الأعمال والاستثمار التي توفرها السلطنة في العديد من المجالات في ظل بيئة استثمارية جاذبة وعصرية. ويُعتبر هذا الملتقى في نسخته السادسة ، منصة تأكيد على أهمية موضوعاته ومدى إهتمام وتفاعل المشاركين في مجمل فعالياته و أعماله من داخل و خارج السلطنة.

كما أتقدم بشكري الخاص للمشاركين من خارج السلطنة ، خصوصا أشقائنا من دول مجلس التعاون الخليجي ، والدول العربية والدول الأخرى الصديقة على مشاركتهم في هذا الملتقى ، والشكر موصول لكم جميعاً على مشاركتكم وحضوركم لهذا الملتقى المتميز .

الحضور الكرام

أن بين عام ٢٠١٦ خلال إنعقاد ملتقى عمان الاقتصادي بنسخته الخامسة وبين الملتقى اليوم ، حدثت الكثير من التطورات والتحويلات السياسية والإقتصادية الدولية والإقليمية والتي ألفت بظلالها على اقتصادات المنطقة والعالم . وبطبيعة الحال كون منطقتنا جزء من هذا العالم ، فقد تأثرت وتفاعلت مع هذه التحويلات التي نأمل بأن نتمكن من تجاوزها بالحكمة والشراكة والتعاون.

أما فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي ، فلا حاجة لذكر تأثير تراجع أسعار خام النفط الذي تعتمد عليه دول المنطقة بشكل كبير ، هذا علاوة عما يشهده العالم من تحولات يقودها التقدم التقني المتصاعد الوتيرة في عمليات الانتاج الصناعي وعلوم الاتصالات والمعلومات والتقنية المالية وغيرها ، التي تعدنا من دون أدنى شك بمستقبل مليء بالتحديات ، ولكن من التحديات تأتي الفرص ، ودورنا أن نعمل على استغلال هذه الفرص لنصنع مستقبلاً مشرقاً لأجيالنا القادمة .

أعتقد بأننا عندما نجتمع بعد عامين من اليوم، لن نناقش بالتأكيد ما ناقشه اليوم، فسرعة التحولات تفرض علينا سرعة التحرك وانتهاز الفرص المواتية في لحظتنا الراهنة، وإلا فإن هناك طرفاً آخر في عالمنا الشديد المنافسة سوف يسخرها من أجل تعظيم منفعه ومكاسبه.

إن حكومة السلطنة دون شك قد تفاعلت و تتفاعل مع تحدي هبوط أسعار النفط وبذلت جهوداً حثيثة للتعامل معه وحماية اقتصادها من التداعيات السلبية المصاحبة له ، واستغلت الفرص لتطويع سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة فعاليته ، وأقرت المضي في البرامج الحكومية بتطوير البنى الأساسية وتعزيز قدرة القطاع الخاص على النمو . وذلك من خلال إطلاق وزارة التجارة والصناعة بوابة استثمار بسهولة لتعزيز التعاملات الإلكترونية وتسجيل الأعمال التجارية دون الحاجة لحضور المستثمر إلى مبنى الوزارة ، لتكون بمثابة نافذة واحدة لإنجاز كافة التعاملات الحكومية الخاصة بتسجيل الأعمال الاقتصادية بالسلطنة ، وقد تم تنفيذ أربع مراحل أساسية من المشروع أسفرت عن تدشين أكثر من خمسة وخمسين خدمة إلكترونية ذاتية ، تمكن المستثمرين ورواد الأعمال من الدخول إليها عبر بوابة استثمار بسهولة إلكترونية أو عن طريق تطبيق استثمار بسهولة بالهواتف الذكية والذي يهدف إلى تسهيل استيفاء إجراءات تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية إلكترونياً .

أن حكومة السلطنة تواصل برامجها لاستقطاب الاستثمارات من الدول الشقيقة والصديقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد العماني وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطوير بيئة الأعمال والاستثمار وخلق الفرص المواتية له ، إلى جانب إطلاق المشاريع الاستثمارية المناسبة للاستثمار المحلي والأجنبي ، إضافة إلى التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ، باعتبار أن هذا القطاع من القطاعات الواعدة لتوفير فرص عمل للعمانيين وزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد العماني. ولإضفاء المزيد من المرونة والتسهيل على بيئة الأعمال والاستثمار في السلطنة، قامت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات كان أهمها إنشاء مركز خدمات المستثمرين في وزارة التجارة والصناعة يُعنى بتقديم المساعدة في سبيل تسهيل وإنهاء إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية التي تزيد تكلفتها الإستثمارية عن ٣ ملايين ريال عماني. كما انه ، بدأ العمل بمشروع منظومة الزائر التي تشرف شرطة عمان السلطانية على تنفيذه، والذي يسمح باستيفاء إجراءات طلب تأشيرات الدخول المختلفة الى السلطنة منها تأشيرات دخول السياح و المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب إلى عُمان إلكترونيا عبر الانترنت ، إضافة إلى نظام النافذة الإلكترونية الواحدة (بيان) والذي يُعتبر أحد أهم المشاريع الوطنية البارزة التي تدعم حركة التبادل التجاري على مستوى العالم.

وما قامت به حكومة السلطنة في السنتين الماضيتين في إطار تفاعلها مع الأوضاع والتحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية وما تحققت من إنجازات على جميع الأصعدة لم يكن ردة فعل فقط، بل كانت خطوات بالاتجاه الصحيح للتحول باتجاه اقتصاد مستدام مبني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اقتصاد يسهم فيه القطاع الخاص بشكل كبير ويأخذ دوره بالكامل، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة له وتزيد مساهمتها في ناتجنا المحلي.

إن سياسة ترشيد الإنفاق التي انتهجتها حكومة السلطنة بشكل علمي ومدروس مؤخراً لا تعني أبداً المساس بمشاريع البنية الأساسية أو التأثير على مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وهنا، نود أن نشير إلى أن هذا الملتقى يمثل فرصة مناسبة و دعوة صريحة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة بفعالية في الإستثمار في الأنشطة التي تعنى بقطاعات الخدمات العامة التي اعتادت الحكومة على تقديمها وهي على سبيل المثال وليس الحصر الخدمات البلدية وخدمات الإسكان وإعادة تدوير النفايات والقطاع اللوجستي وغيرها بالإضافة إلى المساهمة بشكل أكبر في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وفي هذا الصدد فإن الأذرع الاستثمارية الحكومية و المتخصصة في القطاعات الإستثمارية المختلفة قد تكون شريكاً وداعماً للقطاع الخاص المبادر في الدخول في مشاريع إستثمارية في القطاعات التي تركز عليها الخطة الخمسية التاسعة للتنمية والتي تُعنى بالصناعة والتعدين والقطاعات اللوجستية والسياحية والسكنية وفق إطار اقتصادي مدروس يؤدي إلى تحقيق العوائد والمكاسب المالية المرجوة منها الى جانب تحقيق الأهداف التنموية التي عادة ما ترتبط بالاستثمار المباشر.

الحضور الكرام

لقد شهد عام ٢٠١٧م تحسناً ملحوظاً في معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية وذلك انعكاساً بشكل رئيسي للتحسن النسبي في أسعار النفط والنمو في الأنشطة الخدمية والصناعية والزراعة والثروة السمكية بالتزامن مع اتباع سياسات مالية ونقدية وتمويلية ملائمة.

فعلى صعيد الانتاج، عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تحقيق نمو إيجابي وسجل ارتفاعاً بنسبة ٨% خلال العام الماضي وذلك انعكاساً لنمو الأنشطة النفطية بنسبة ٢٠,٨% والأنشطة غير النفطية بنسبة ٣%. وفي سياق التنويع الاقتصادي، لا بد أن نشير هنا إلى نسب النمو الجيدة التي حققتها القطاعات الخمسة الواعدة والتي ركزت عليها الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م) وذلك في إطار رؤية عُمان ٢٠٢٠م. ومن الأمثلة على ذلك، أن قطاع الصناعة التحويلية قد نما بنسبة ٨,٧%، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٩,٦%، الزراعة والأسماك بنسبة ٧%، الفنادق والمطاعم بنسبة ٧,٢% أما قطاع التعدين واستغلال المحاجر فقد نما بنسبة كبيرة بلغت ١٥,٧%. أما من حيث الأسعار، فقد ظل التضخم محدوداً حيث لم تتجاوز نسبة الارتفاع في أسعار المستهلك ١,٧% لعام ٢٠١٧م كاملاً. هذا، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بالأسعار الجارية بحوالي ١١% في العام الحالي ٢٠١٨م.

وفيما يخص المالية العامة للبلاد، فقد واصلت الحكومة سياسة الضبط المالي المتوازن بالتزامن مع نمو الإيرادات النفطية على نحو ملحوظ، مما أدى إلى تراجع عجز الميزانية العامة للدولة وفقاً للأرقام الأولية إلى حوالي ٣,٧ مليار ريال عُماني خلال عام ٢٠١٧م مقارنة مع ٥,٣ مليار في عام ٢٠١٦م.

هذا، وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع مستويات عجز الميزانية في الأمد المنظور. وانعكاساً للتطورات الإيجابية على صعيد الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً القطاعات التصديرية من حيث السلع والخدمات هذا بالإضافة إلى تراجع مستوى العجز في الميزانية العامة للدولة، كما شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً.

الحضور الكرام

واصل البنك المركزي العماني أداء دوره في الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي حيث تم الحفاظ على سلاسة أداء المؤسسات المالية والمصرفية بالتزامن مع الحفاظ على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً. وضمن هذا السياق، سجلت السيولة المحلية معدلات نمو جيدة بلغت ٤,٢% خلال العام الماضي، وارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ٥,٦% والإقراض المصرفي بنسبة ٦,٤%.

هذا، وقد تم الحفاظ على قاعدة متينة لرأس المال للقطاع المصرفي مع الحفاظ على جودة محفظة القروض، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي حوالي ١٨% في نهاية عام ٢٠١٧م، وظلت نسبة القروض المتعثرة عند مستوى متدنٍ بلغ حوالي ٢%.

وسعيًا لتعزيز قدرة البنوك على الإقراض ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، جاءت التعديلات الأخيرة في اللوائح الرقابية التي يطبقها البنك المركزي العماني على القطاع المصرفي حيث تم تخفيض الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التي يتعين على البنوك التجارية أن تستوفيتها من ١٢% إلى ١١% بالتزامن مع توسيع قاعدة الودائع التي يتم شمولها في احتساب نسبة التسليف لتشمل الإقراض في سوق ما بين البنوك المحلية.

كما شملت هذه التعديلات، التخفيف من لوائح موائمة الأصول والخصوم لدى البنوك في الأجل القصير بهدف تعزيز وضع السيولة، بالإضافة إلى تعديل أوزان احتساب التعرضات على الأوراق المالية السيادية الخارجية. ولإعطاء البنوك مزيداً من المرونة في إدارة فوائضها المالية وتنويع مصادر دخلها تم زيادة نسبة التعرض المسموح به على توظيف الأموال والإيداع في الخارج من ٥٠% إلى ٧٥%.

ومع استمرار المساعي المبذولة لاستغلال المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها السلطنة من خلال برامج التنويع والتحفيز الاقتصادي، فمن المتوقع أن تظل الصادرات العمانية غير النفطية سواء كانت سلعاً أو خدمات على مسار النمو الحثيث، هذا بالإضافة إلى انتهاء سياسة مالية توازن بين هدفي النمو والاستقرار الاقتصادي مما سيؤدي إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية.

وعلاوة على ماتقدم، ستسهم الإجراءات التي تستهدف تعزيز البيئة الاقتصادية وسهولة ممارسة الأعمال في اجتذاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي سيمكن البلاد من تعزيز استدامة اقتصادها والوصول إلى مستقبل أكثر إزدهاراً ورخاءاً.

ختاماً لا يسعني إلا أن أعرب لكم جميعاً مرة أخرى عن عميق شكري وتقديري لمشاركتكم أعمال هذا الملتقى، والشكر موصول لمعالي الأخ الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي وزير التجارة الصناعة على هذه الدعوة الكريمة لرعاية هذا الحدث الاقتصادي الهام والشكر موصول إلى مجموعة الإقتصاد والأعمال لجهودها في تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وإلى كل من شارك في إنجاز هذا الحدث الهام وأخص بالشكر والامتنان جميع المتحدثين والمشاركين من الزملاء والأصدقاء من السلطنة وخارجها وكذلك الشركات الراحية و الداعمة لفعاليات هذا الملتقى. وأتمنى للملتقى كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،